

ملخص المذكرة الاستراتيجية:

الأثر الاجتماعي والاقتصادي لأزمة كوفيد-19 في المغرب

باختصار

- أعلنت السلطات المغربية حالة الطوارئ الصحية في 20 مارس 2020 عندما كانت هناك لدى البلاد عشر حالات فقط. سمح هذا القرار السريع بضبط تطور اتجاه تطور الوضع الوبائي خلال فترة الحجر الصحي وحظر التجول.
- الإجراءات الصارمة والجهود المكثفة للتعويضات المالية، فضلاً عن استمرار إظهار التضامن والأمل من قبل المجتمع والأفراد، مكنت المغرب، إلى حد ما، من التخفيف من آثار الأزمة الصحية. ومع ذلك، فإن تأثيره الاجتماعي والاقتصادي يستدعي اتخاذ تدابير مناسبة، ولا سيما بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً.
- تلخص هذه الوثيقة الموجزة المذكرة الاستراتيجية "الأثر الاجتماعي والاقتصادي لأزمة كوفيد-19 في المغرب"، التي نشرتها بشكل مشترك المنذوبية السامية للتخطيط (HCP)، ونظام الأمم المتحدة الإنمائي (SNUD) و البنك الدولي (WB)، 17 أغسطس 2020. ويشير إلى نتائج استطلاعات وتحليلات محددة لـ COVID-19 أجراها مسؤول الرعاية الصحية، إلى إطار الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لـ COVID-19 الذي أوصت به الأمانة العامة للأمم المتحدة وإلى تقارير رصد الوضع الاقتصادي في المغرب التي يصدرها البنك الدولي.

تحليل الأثر الاقتصادي والاجتماعي في المغرب: النقاط الرئيسية

يتأثر الاقتصاد المغربي بالانهيار الاقتصادي العالمي، الذي يؤثر بشكل خاص على أوروبا، الشريك التجاري الرئيسي للمغرب. كما تظهر إجراءات الاحتواء للتعامل مع انتشار الوباء آثاراً سلبية سريعة على الاقتصاد. تُترجم هذه الظروف إلى تحديات غير مسبوقة للبلاد التي كان عليها بالفعل أن تواجه سنة زراعية اتسمت بالجفاف وتشير إلى أن الاقتصاد المغربي من المرجح أن يعاني بشكل كبير من الآثار السلبية للوباء.

- على مدار عام 2020 بأكمله، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد المغربي ركوداً، هو الأول منذ أكثر من عقدين، في ظل التأثير المشترك للجفاف والوباء. حقاً فوقاً للتوقعات السنوية للمنذوبية السامية للتخطيط (HCP)، سيشهد الناتج المحلي الإجمالي انكماشاً بنسبة 5.8% والذي سيكون مصحوباً بتوسيع عجز الميزانية إلى 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي. كما سيزداد الدين العام والأجنبي، لكنه سيظل قابلاً للتحمل..
- من المتوقع أن يتسع العجز المزدوج في المغرب (المالي والتجاري)، لكن يظل من الممكن إدارته. وعلى الرغم من انخفاض الواردات، فإن عجز الحساب الجاري سيتسع، وفقاً لتقديرات البنك الدولي، ليصل إلى 8.4% في عام 2020، بسبب التراجع الحاد في الصادرات وإيرادات السائحين التحويلات المالية الدولية.

- **تحديد الأشخاص المعرضين للخطر متعدد الأبعاد هو جزء أساسي من الاستجابة للأزمة.** يمتلك المغرب ، من خلال نظام RAMED ، أول قاعدة بيانات مهمة لتحديد الأشخاص الأكثر عرضة لتأثيرات الأزمة. مكن ذلك من تحديد 15.1 مليون شخص (أي الأشخاص الذين لديهم بطاقة RAMED ، صالحة أم لا) معرضين لخطر زيادة الضعف. تم بالفعل اتخاذ تدابير لاستهداف هذه الفئة من السكان.
 - **العمال غير الرسميين أكثر عرضة للفقر والمرض ، ويفتقرون إلى شبكات الضمان الاجتماعي وأنظمة الدعم الضرورية إذا فقدوا سبل عيشهم.** ولذلك ، من الضروري دراسة آثار الأزمة على البطالة والعمالة الناقصة والفقر أثناء العمل ، وكذلك التأثير المتباين على الفئات الضعيفة مثل العاملين لحسابهم الخاص والعاملين غير المحميين والأشخاص العاملين تحت أشكال غير نمطية للعمالة ، في المناطق الحضرية والريفية ، وخاصة الشباب والنساء.
 - **يجب أن تستجيب الاستجابة الشاملة للاحتياجات الخاصة للمهاجرين واللاجئين.** في المغرب ، بلغ عدد السكان المسجلين في قاعدة بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، حتى 31 مايو 2020 ، 11149 شخصًا بينهم 3843 طالب لجوء و 7306 لاجئًا بحاجة إلى الحماية. إن إدراج هؤلاء السكان في الاستجابات الوطنية أمر ضروري لدعم صمودهم في مواجهة حالة الأزمة هذه ، وهذا أيضًا بهدف عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب وفقًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
 - **تهدد الأزمة بتفاقم عدم المساواة بين الجنسين.** في الواقع ، النساء أكثر عرضة لمخاطر الأزمة ولديهن أيضًا احتياجات صحية وحماية طبية محددة لا يتم تلبيتها دائمًا ، بما في ذلك المعدات والسلامة النفسية وبيئة العمل المناسبة. وهذا أكثر صحة لأن النساء ممثلات بشكل زائد في الوظائف الأكثر تعرضًا. بلغ معدل انتشار العنف الأسري في المغرب 52٪ ، أو 6.1 مليون امرأة قبل الأزمة ، ويشهد العالم الآن اتجاهًا تصاعديًا. أخيرًا ، تعتمد قدرة المجتمع على الصمود إلى حد كبير على النساء ؛ يجب تعزيز الحوار المجتمعي ليشمل أصوات النساء في البحث عن استجابة للأزمة.
- في الختام ، يبدو أن تعزيز الحماية الاجتماعية هو استجابة مناسبة وقابلة للتطبيق للتأثيرات السلبية لأزمة فيروس كورونا COVID-19 ، لا سيما على الفئات السكانية الضعيفة العاملة في مختلف قطاعات الاقتصاد المغربي.**

استنتاجات وتوصيات وكالات الأمم المتحدة

التوصية رقم 1: تطوير نموذج جديد للتوازن الاقتصادي والتنمية المستدامة ، يتماشى مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويدعمه برصد المؤشرات المتاحة

بينما يقوم المغرب بتطوير نموذج إنمائي جديد ، تقترح منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم الدعم والمرافقة لهذا التفكير حول نموذج جديد للتوازن الاقتصادي والتنمية المستدامة ، يتماشى مع إنجاز أهداف التنمية المستدامة ، وتعلم الدروس من الأزمة الحالية وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

تتماشى هذه التوصية مع المحورين 3 و 4 من إطار الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الذي روج له الأمين العام للأمم المتحدة. في السياق المغربي ، تتضمن هذه التوصية ، كخطوة أولى ، دعم تحليل تأثير الأزمة على مختلف القطاعات ، ودعم تخطيط الاستجابة الاقتصادية والاجتماعية ، فضلاً عن إدارة الموارد.

التوصية رقم 2: الابتكار في جمع وتحليل البيانات السياقية من أجل عدم ترك أي شخص خلف الركب

تقترح منظومة الأمم المتحدة تسريع تنفيذ الأساليب المبتكرة لجمع وتحليل واستخراج المعلومات المفيدة من البيانات الاجتماعية والاقتصادية المغربية ، من أجل دعم صنع القرار على أفضل وجه بطريقة أخلاقية وعلمية وسياقية. أصبحت الرقمنة والذكاء الاصطناعي والتقنيات الجديدة بشكل عام في مركز فهم الأزمة في جميع أنحاء العالم وستنتج أيضاً دروساً وفقاً لتجربة الخدمات الحكومية ، تستفيد منها الشركات المغربية والمجتمع المدني.

وإدراكاً منه أن البيانات الموثوقة والشفافية تسهم في تحسين السياسات العامة وثقة المواطنين ، فقد بذل المغرب جهوداً كبيرة في الشفافية وإدارة البيانات ، مما يعزز الامتثال للقواعد و قبول التدابير من قبل السكان. في سياق الضغط المتزايد على الموارد العامة ، من المهم بناء فهم مشترك ولموس ، مما يجعل من الممكن قياس تأثير الأزمة والسياسات التي تهدف إلى التخفيف من حدتها. تلقي هذه المذكرة الإستراتيجية الضوء على أهمية إدارة البيانات في أوقات الأزمات لتتوير عملية صنع القرار. هذه التوصية شاملة وتطبق على جميع المجالات التي روج لها الأمين العام للأمم المتحدة في إطار الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لأزمة COVID-19.

التوصية رقم 3: النظر إلى الأزمة على أنها فرصة لتعزيز الجهوية المتقدمة وتعزيز دور المجتمع المدني

من بين التوصيات الاثنتي عشرة لأعمال الاجتماعات الوطنية الأولى حول الجهوية المتقدمة (كانون الأول / ديسمبر 2019) ، تعزيز آليات التخطيط الإقليمي بما يتماشى مع السياسة العامة للدولة ، وكذلك تقارب وكفاية برامج التنمية الإقليمية مع الخطط القطاعية.

هناك العديد من الأمثلة على الجهود المحلية والتضامن. غالباً ما تكون السلطات المحلية والمجتمع المدني على خط المواجهة ، ولا سيما لجمع المعلومات على الأرض من الفئات الضعيفة من السكان وبالتالي المشاركة في استجابة وطنية منسقة بين السلطات المحلية وممثلي السلطة المركزية والمجتمع المدني.

هذه التوصية ، بما يتماشى مع المحور 5 من إطار الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية للأمين العام للأمم المتحدة ، تنطبق بشكل أكبر في أوقات الأزمات حيث لا يمكن وضع استراتيجيات استجابة قطاعية وطنية دون تعزيز التخطيط والميزانية على المستوى الإقليمي.

التوصية رقم 4: إيلاء اهتمام خاص لتطور الفقر متعدد الأبعاد والتخطيط لاستجابة شاملة

يوصى بإيلاء اهتمام خاص للفقر متعدد الأبعاد ، على الرغم من أنه سيكون من الضروري انتظار جمع بيانات أكثر دقة من أجل صياغة تحليل متعمق حول هذا الموضوع. يتعلق الأمر بالتخطيط لاستجابة تتلاءم مع شرائح السكان الأكثر تضرراً من الأزمة ، وبالتالي الأكثر عرضة للوقوع في براثن الفقر. هؤلاء هم موظفو الشركات الصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص والعاملين في الزراعة وعمال المياومة. نظرًا لأن التأثير وفقاً للجنس متباين بشكل خاص ، يجب أن يدمج هذا النهج ، بالإضافة إلى السكان المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء غالباً الضحايا الأوائل للانكماش الاقتصادي . من المهم عدم النظر فقط في الجانب النقدي للفقر والتركيز على الفقر متعدد الأبعاد لأن العواقب على الصحة والتعليم لا يتم التقاطها دائماً من خلال المؤشرات النقدية. المؤشرات الموجودة بالفعل والمتعلقة بأهداف التنمية المستدامة هي ، في هذا الصدد ، أدوات لفهم والرصد المفيد لفهم شامل لاحتياجات السكان.

التوصية رقم 5: الاستثمار في استمرارية خدمات الصحة العامة والتعليم والإدارة أثناء الأزمة وبعدها

الخدمات العامة الأساسية هي شبكة الأمان الاجتماعي الوحيدة لبعض السكان ، الأكثر ضعفاً. تظهر بعض المؤشرات بالفعل تأثير الأزمة على الوصول إلى الخدمات الأساسية. على صعيد الصحة ، اضطرت 30٪ من الأسر المؤهلة للحصول على

خدمات الاستشارات قبل الولادة وبعدها (33% في المناطق الريفية) للتخلي عن هذه الخدمات وفقاً للمسح الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط في نيسان / أبريل 2020 حول آثار الأزمة على الأسر.

يمكن أن يؤدي هذا الاضطراب في الخدمات العامة الأساسية ، والذي يرتبط غالبًا بالخوف من الفيروس أو عدم اليقين بشأن مدة الوضع أو انخفاض التنقل أو نقص الاتصال ، يمكن أن تخلق نقاط ضعف كامنة أو تضخم نقاط الضعف الموجودة بالفعل ، والتي قد تظهر بعد ذلك بطرق أعمق في الأشهر والسنوات القادمة. هذا صالح للصحة (فحص الأمراض والرعاية المنتظمة) ، ولكن أيضاً للتعليم ، حيث يزيد الانقطاع عن الدراسة من خطر التسرب من المدرسة. تماشياً مع المحور 2 من إطار الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية للأمن العام للأمم المتحدة ، يوصى بالتالي بالاستفادة من الجهود المبذولة في أوقات الأزمات لزيادة الاستثمار في مرونة الخدمات العامة حتى يتمكنوا من ضمان الاستمرارية مهما كانت الحالة الصحية أو الاقتصادية.